

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني





مادة/ قضايا بحثية

التكليف التاسع

العنوان:
الإطار القانوني لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية في المفاهيم
والتطبيقات.

الكلمات المفتاحية:

١. الإطار القانوني.
٢. التنظيم القانوني.
٣. الذكاء الاصطناعي.
٤. استخدام الذكاء الاصطناعي.
٥. التطبيقات القانونية للذكاء الاصطناعي.

التحديد المفاهيمي والصياغة الإجرائية لمصطلحات الرسالة:

يُعدّ التحديد المفاهيمي للمصطلحات القانونية في الدراسات المتعلقة بالتقنيات الحديثة، ولا سيما تقنيات الذكاء الاصطناعي، خطوة منهجية أساسية لضبط الإطار العلمي للبحث، وتفادي التداخل بين المفاهيم التقنية والقانونية، بما يضمن دقة التحليل ووضوح النتائج وانطلاقاً من ذلك، يستلزم موضوع هذه الرسالة تحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، وعلى رأسها “الذكاء الاصطناعي” و “الإطار القانوني” و “التنظيم القانوني”، وذلك من خلال تعريفها تعريفاً قانونياً وإجرائياً دقيقاً، بالاستناد إلى ما ورد في الفقه القانوني والتشريعات المقارنة والاتفاقيات ذات الصلة.

أولاً: مفهوم الذكاء الاصطناعي:

يُقصد بالذكاء الاصطناعي في الفقه القانوني المعاصر: “تلك النظم أو البرامج الحاسوبية القادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، مثل التعلم، والتحليل، واتخاذ القرار، من خلال معالجة البيانات وفق خوارزميات متقدمة ويتميز هذا المفهوم عن البرمجيات التقليدية بقدرته على التعلم الذاتي وتطوير الأداء دون تدخل بشري مباشر في كل مرحلة من مراحل التشغيل. التعريف الإجرائي للذكاء الاصطناعي داخل هذه الدراسة: هو كل نظام تقني يعتمد على الخوارزميات والبيانات لإنتاج مخرجات أو اتخاذ قرارات قد يترتب عليها أثر قانوني أو واقعي، سواء في المجال المدني أو الجنائي أو الإداري. ويختلف الذكاء الاصطناعي عن البرمجيات التقليدية في كونه لا يقتصر على تنفيذ أوامر مسبقة، بل يمتلك درجة من الاستقلال الوظيفي في معالجة البيانات.

ثانياً: مفهوم الإطار القانوني يقصد بالإطار القانوني: “مجموعة القواعد والتشريعات والمبادئ القانونية التي تنظم سلوكاً أو نشاطاً معيناً داخل المجتمع، وتحدد الحقوق والالتزامات والآثار القانونية المترتبة عليه” ويشمل ذلك القوانين الوطنية، واللوائح التنفيذية، والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

التعريف الإجرائي للإطار القانوني في هذه الدراسة: هو مجموع القواعد المنظمة لاستخدام وتطوير وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي، سواء كانت قواعد وطنية أو مقارنة أو دولية، والتي تُحدد نطاق المشروعية وحدود المسؤولية القانونية الناشئة عن استخدام هذه التقنيات.

ثالثاً: مفهوم التنظيم القانوني:

يقصد بالتنظيم القانوني: الآلية التشريعية التي يعتمد عليها المشرع لوضع قواعد تنظم نشاطاً معيناً، من خلال تحديد شروطه وضوابطه وآثاره القانونية. التعريف الإجرائي للتنظيم القانوني في هذه الدراسة: هو الطريقة التي تتدخل بها التشريعات الوطنية والدولية لوضع ضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي، بما يشمل تنظيم المسؤولية القانونية، وحماية البيانات، وضمان الشفافية والرقابة على الأنظمة الذكية.

رابعاً: التمييز عن المصطلحات القريبة:

يجب التمييز بين الذكاء الاصطناعي وبين المصطلحات القريبة مثل “الأتمتة” و “الأنظمة الخبيرة”، إذ إن الأتمتة تعتمد على تنفيذ أوامر محددة مسبقاً دون قدرة على التعلم أو التطوير الذاتي، بينما يتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على التعلم والتكيف. كما يختلف التنظيم القانوني عن مجرد “التنظيم التقني”، إذ إن الأول يرتبط بإصدار قواعد ملزمة ذات أثر قانوني، بينما الثاني يقتصر على الجوانب الفنية والإجرائية دون إلزام قانوني.